

الاتصالات



السيد المحترم خوسيه دي فينيسيا، الابن، من
جمهورية الفلبين
سياسي فلبيني يرسم مساراً جديداً: الفدرالية باعتبارها وجهة
المستقبل العالمي

السيد المحترم خوسيه دي فينيسيا الابن، رئيس مجلس النواب بجمهورية الفلبين، ورئيس "حزب لا كاس-الديمقراطيين المسيحيين والديمقراطيين المسلمين" في الفلبين ونائب عن المقاطعة الرابعة في إقليم باجاسينان. هذا المقال هو الكلمة التي ألقاها في المؤتمر الدولي للفدرالية في بروكسل بلجيكا في شهر آذار/مارس عام ٢٠٠٥.

وحافظت الكثير من هذه المناطق الصغيرة الخاصة للحكم الفردي المطلق على وجودها طوال فترة الاستعمار التي رزحت تحت وطأتها الفلبين لمدة ٣٧٤ عاماً. ولا زالت هذه المناطق حتى الآن تشكل حجر الأساس والقوة الدافعة لأحزابنا السياسية. ونشير في هذا الصدد إلى أن هذه المجموعات المحلية - أثناء سعيها للحصول على مصالحها المباشرة - تتشيّق قوة طرد مركزي تعمل ضد القوى التي تبذلها الحكومة الوطنية في مانيلا لتكريس المركزية.

الفدرالية كتدبير وقائي ضد الانفصالية

وعلى مدار الجيل الماضي، ظهرت بعض عمليات التمرد الانفصالية المحلية التي تولدت من مشاعر الإحباط والظلم ضد مانيلا "الاستبدادية"، بسبب عملها على التدخل في إدارة أدق الشئون المحلية وبسبب إهمالها للأقاليم. وبالفعل أجرت أعمال التمرد هذه مانيلا على الرضوخ والسماح بقيام الحكم الذاتي في إقليمين - أحدهما للسكان الأصليين في جبال لوزون الشمالية والآخر للمجتمعات المسلمة في أرخبيل سولو ووسط مينданاو في الجنوب، رغم أن الأول أخفق في الاستفادة العام.

وبالطبع فإن البعض منا قد يتخوف من أن الفدرالية قد تزيد من حدة هذه النزعات الانفصالية - حتى تمرق أوصل بلدنا؛ ولكنني أؤمن بأن الفدرالية بالنسبة لبلدنا قد تكون بمثابة التدبير الوقائي ضد الحركات الانفصالية، لأنها سوف تحمي هويات مجتمعاتنا المتنوعة وتمكنها من أن تمسك بزمام مستقبلها في أيديها.

وما يؤكّد ذلك، أنه أثناء سلسلة المفاوضات غير المعلنة التي أجريتها مع الجماعات الانفصالية المسلمة، أكد قادتها لي مراتاً وتكراراً أن الفدرالية سوف تليي مطالبهم بإنشاء دولة خاصة بهم، يستطيعون فيها تطبيق الشريعة الإسلامية.

لماذا لم ينجح الحكم الذاتي المحدود؟

أقر الكونجرس الفلبيني في عام ١٩٨٩ قانون الحكومة المحلية الذي نقل العديد من المهام الوزارية إلى وحدات الحكم المحلي - وخاصة في مجالات الرعاية والتعليم والرعاية الصحية. ومن الجدير بالذكر أن الحكم الذاتي رغم كونه محدوداً قد أتاح لبعض المدن والأقاليم أن تخرج قادة مهرة يتمتعون بالثقة في الذات والاكفاء الذاتي. ولكن لأن مانيلا

نحن الآن في الفلبين ندرس إجراء تغيير دستوري - من النظام الرئاسي إلى نظام برلماني ذي مجلس شرعي واحد - ومن الدولة المركزية إلى الدولة الفدرالية.

وبالطبع فإننا لا نريد أن نخوض في هذا التغيير الجوهري دون التفكير في جميع تبعاته المحتملة على المجتمع الوطني. وبناء عليه فقد حضرت إلى المؤتمر الدولي للفدرالية المنعقد في بروكسل وليس في نيني في واقع الأمر أن ناقش ولكن لأننا نتعلم من الحكمة والمعارف الجماعية التي لديكم وكذلك خبراتكم المتراكمة، بصفتكم قادة دول فدرالية لها أقدام راسخة في هذا الصدد.

الفلبين عبارة عن أرخبيل يتكون من ٧٠٠ جزيرة متاثرة بشكل غير منظم قبالة ساحل شرق آسيا، بين الصين وإندونيسيا. ويبلغ عدد سكان الفلبين اليوم ما يقرب من ٨٥ مليون نسمة. وينعكس التنويع والثراء العربي والديني والثقافي لدينا في عدد اللغات واللهجات غير الشائعة البالغ ١٦٠ لغة ولهجة مختلفة.

ومن الناحية الإدارية، ينقسم أرخبيل الفلبين إلى ٧٩ إقليماً تضم ١١٧ مدينة و ١٥٠١ بلدية وما يزيد عن ٤٠٠ قرية.

ولأن هذه المؤسسات العامة يديرها على المستوى الوطني رئيس وكونجرس مكون من مجلسين وقضاء مستقل؛ ويديرها على المستوى المحلي مسؤولون ورؤساء مدن وبلدات وقرى، عادة على مجالسهم ولجانهم التشرعية الخاصة بهم، فلكل أن تخيلوا مدى التعقيد الذي يمكن أن يكتف إداره دولة الفلبين المركزية.

خلق إحساس بالقومية من التعددية

لقد تضافر كل من تاريخ المكان وجغرافيته لجعل الشعور بالقومية أمر يصعب غرسه بين أبناء شعبنا. فعلى مناطق الدلتا الواسعة والخصبة للأرض الرئيسية جنوب شرق آسيا وجزيرة جاوة، نشأت إمبراطوريات عظيمة أثناء الفترات القديمة من تاريخ قارة آسيا. ولكن على ضفاف الأنهر القصيرة والمناطق الساحلية الضيقة في أرخبيل الفلبين، لم تنشأ سوى الولايات الامركية التي حكمها رؤساء قبائل متساوين بصورة ما من حيث القوة والنفوذ.

الاتحادات الفدرالية المجلد ٥ - إصدار خاص / خريف ٢٠٠٥

وبشكل عملي، سوف تمنح الفدرالية للسكان المحليين المزيد من السيطرة، ليس فقط على مواردهم الخاصة ولكن أيضاً على سبل عيشهم وأجهزة البوليس/الشرطة لديهم ومدارس أولئك.

وباختصار، لا شيء سوى الفدرالية سوف يضمن أن الحكومة المركزية ستتصبح شريكاً للحكومات المحلية وليس سيداً عليها. يتعين على تلك الفدرالية أيضاً أن تحض على التناقض بين الحكومات المحلية، وهي منفعة فرعية يمكن أيضاً أن تتوافق التفاعلاً بها. ولا يسعنا إلا أن نهنئ الولايات المتحدة وكندا وبلجيكا وألمانيا وسويسرا وأسبانيا ومالطا والعديد من الدول الأخرى التي تمثل نماذج ناجحة للحكومة الفدرالية.

"الاتحاد أم" شرق آسيا

سوف تُعد الفدرالية المحلية بمفهومها الشامل الفلبينيين للانخراط في "اتحاد الأمم" الذي من المحتلم أن تُقيمه دول شرق آسيا – حيث أن دول جنوب شرق آسيا العشرة المتحدة بالفعل في منظمة الآسيان (منظمة أمم جنوب شرق آسيا) ستتحد مع الصين واليابان وكوريا في "الجمع الاقتصادي لشرق آسيا".

بدأت المرحلة المبدئية لهذا الاتحاد الكبير العام الماضي على شكل منطقة تجارة حرة بين الصين ودول الآسيان العشرة، وسوف تكتمل بحلول عام ٢٠١٠. سيعمل هذا التجمع الشرقي آسيوي على تدعيم تناصيتنا على مستوى العالم عن طريق توسيع سوقنا المحلية وتعظيم اقتصاديات الورفة الإنتاجية لدينا، كما هو الحال مع فدرالية الاتحاد الأوروبي التي ترفع شعار "تحدد معاً".

ومن الناحية السياسية، وبينما ينفس الطريقة التي أدخل بها الاتحاد الأوروبي ألمانيا إلى المجتمع الأوروبي للأبد، فسوف يجمع اتحاد دول شرق آسيا طاقات الشعوب النشطة في الصين واليابان وكوريا ويعمل على توجيهها. سوف يصبح اتحاد دول شرق آسيا الضلع الثالث في مثلث الاعتماد المتبدال على مستوى العالم، والضلوع الآخران بالطبع هما الاتحاد الأوروبي والنافتا (اتفاقية التجارة الحرة بأمريكا الشمالية NAFTA) مما سيضمن أن القرن الحادي والعشرين سوف يشهد فجراً جديداً من السلام والرخاء.

الفدرالية ليست حلاً مطلقاً

لا أتوقع أن تكون الفدرالية هي الحل المطلق لجميع مشكلات الحكم والتنمية الاقتصادية المعقدة في الفلبين. ولكنني أرى أنها سوف تساعدها على التعامل مع تلك المشكلات بمزيد من الكفاءة وبطرق يدهمها السكان المحليين، حيث سيكون لهم دور في صناعة قرارات حل هذه المشكلات. وأنا مقاول حيال مستقبلنا الفدرالي لأننا – نحن الفلبينيين – كنا ولازلنا شعباً مرتنا. ونقل – نحن الفلبينيين – دائم التغيير كجزء من الحياة الوطنية.

أتصور أن الفدرالية ستغدو وجهة المستقبل، لأن الشعوب المحررة حدثاً تجاهد للحفاظ على استقلالها ضد مطالب الدولة الحديثة، والحفاظ على تقدّمها ضد التأثيرات التجنّيسية (homogenizing) لقافة "البوب" الدولية التي تنتشر الآن من خلال تقنيات الاتصالات الحديثة. لقد طرح الفيلسوف السياسي الفرنسي مونتيسكيو، منذ مائتين وخمسين عاماً، سؤلاً هاماً: "ما هو شكل الحكم الذي يمنح الشعب أكبر قدر من الحريات الشخصية؟" وبالنسبة للنظام العالمي الظاهر نصب أعيننا، ربما يجد هذا السؤال القديم الإجابة النهائية له في الاتحادات الفدرالية والدول المؤسسة لها – والتي يطلق عليها أحد الرؤساء الأمريكيين اسم "مختبرات الديمقراطية".

مستمرة في إحكام سيطرتها على النواحي المالية، فإن الحكم الذاتي لم يفعل أكثر من أنه حرم مهامات دوائر الحكومة التي نقلتها الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية من الأموال التي تواصل مانيلا إدارتها والتحكم فيه.

وبالفعل فإن سيطرة مانيلا على الأموال العامة خلقت ثقافة التواكل في حكوماتنا المحلية، وأعتقد أنه لا يمكن مواجهة هذه التوجهات التي تمثل إلى الاستجاء سوى من خلال الفدرالية.

كيف يمكن أن تنجح الفدرالية في حالة الفلبين؟

إن الفدرالية في الفلبين سوف تكون فدرالية "متناصكة" – من النوع الذي نجح نجاحاً كبيراً هنا في بلجيكا، ولكنه فشل فشلاً ذريعاً في يوغوسلافيا. حتى يعمل اتحادنا القائم من المجتمعات المتعددة بشكل أكثر كفاءة، يتعين أن تنقل الدولة المركزية بعض من سلطاتها إلى الحكومات المحلية. وطبقاً لأكثر عروض إطارات العمل المقدمة تقضيلاً وإحكاماً، فإن الأربع عشرة منطقة إدارية التي تتكون منها الدولة (لأغراض التخطيط الاقتصادي ومد السيطرة الوزارية) سوف يتم دمجها في "الولايات أولية" أثناء الفترة الانتقالية التي ستصل إلى ١٠ سنوات.

وستكون كل ولاية من هذه "الولايات الأولية" من كيان اجتماعي واقتصادي واحد بقدر الإمكان، ويكون لكل منها دستورها الخاص وعاصمتها والسلطات التي تكفيها لفرض الضوابط وتحصيل الأموال والاقتراض لجعل عملية اللامركزية ذات معنى.

كيف ستبدو الفلبين الفدرالية؟

قلة من بيننا هي التي تتوجه بأن الفدرالية سوف تنجح دون أية نقية في دولتنا. فمن ضمن العديد من المشكلات العملية التي أتبأ بها، هناك مشكلاتان كبيرتان يصعب التعامل معهما. المشكلة الأولى هي أن معظم "الولايات الأولية" سوف تظل مشتركة بين أناس يتحدثون لغات مختلفة، فالجمعيات اللغوية والإثنية في الفلبين عديدة لدرجة أنه من المستحيل إعطاء كل منها القدر الكامل من الاستقلال السياسي الذي تريده.

المشكلة الأساسية الأخرى هي أن تقاويم مقدار التنمية بين الأقاليم الفلبينية يعتبر أمراً خطيراً بدرجة استثنائية؛ ففي عام ٢٠٠٠ على سبيل المثال كان دخل الفرد في أغنى منطقة إدارية في الفلبين أعلى خمس مرات منه في أفق منطقة. ومن السهل للمرء أن ينكهن بأن السلطة الفلبينية الفدرالية سوف تواجه صعوبة شديدة في ضمان قدر كافٍ من توزيع العدالة داخل وحداتها الفرعية فيما بين بعضها بعضاً.

ومن الحقائق التي ترتبط بمشكلة تقاويم التنمية هذه حقيقة استمرار انتشار الفقر إلى حد كبير بين الفلبينيين – مما حال دون نمو ثقافة المواطن اللازمة لأي ازدهار للديمقراطية النباتية. إلا أن ثقافة المواطن يجب أن تكون أحد ضرورات الدولة الفدرالية التي يجب على مواطنيها أن يدينيوا بالالتزامات السياسية لسلطتين عامتين وليس لسلطة واحدة.

وبعد أن طرحت كل ذلك، لا زلت أؤمن بأن لا شيء سوى الفدرالية سوف يلبي احتياجاتنا لخلق هوية قوية وفي نفس الوقت نحتفظ بتنوع الثقافات لدينا. لا شيء سوى الفدرالية سوف يمنحك المشاعر المحلية صوتاً يفرض على المسؤولين في السلطة المركزية الاستماع إليه. لا شيء سوى الفدرالية سوف يمكن مجتمعاتنا المحلية من أن تقرر لأنفسها كيف يمكن تنظيم المجتمع؛ ولأية أغراض ولمصلحة من. لا شيء سوى الفدرالية يمكن أن يوفر اقتصاديات الورفة الإنتاجية لدمج الأقاليم والمدن والبلدات الصغيرة.